التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

حربي محمد موسى عريقات*

ABSTRACT

Arab Economic Integration and the Challenges of Globalisation

Globalisation is a rather complex phenomenon involving economic, political, cultural, educational, trade, and humanitarian aspects of life. Hence, it certainly has positive and negative bearings, pending the effective conditions that govern the overall development of a given country or people.

The study has two main objectives. First, to establish a real and thorough picture of the globalisation phenomenon, and its manifold risks. Second, to underline the importance of the regional economic integration of the Arab World, and its need for a joint effort vis-à-vis the challenges of globalisation.

Among other things, globalisation is actually a new norm of world Americanisation aiming at US hegemony on a global scale, especially after the end of the cold war era and the disintegration of the Soviet Union and Eastern Bloc.

In this new arena of all round fields of development the world over, Arab and developing countries at large are doomed to work out a credible political will that lays down the foundation of partnership in dealing with regional and international phenomena. No single developing country can alone defy the damaging consequences of globalisation. However, they can jointly stand up to its challenges once they commit themselves to a common platform.

* أستاذ بكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء ــ عمان ــ الأردن.

١- مقدمة :

يعتبر التكتل الاقتصادى وسيلة تلجأ إليها دول معينة، ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، ولكنها تتركز جميعاً حول دفع عجلة النشاط الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح، وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة فى الناتج القومى لكل من الدول الأعضاء فى هذا التكتل.

فالتكتل الإقليمى منهج علمى سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو أيضاً اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التى تؤمن به وتشترك فيه على أن تستنفد جميع الإمكانات المالية والبشرية والطبيعية المتوفرة فى المنطقة لكى تضمن لها نوعاً من الاستقلال والاكتفاء الذاتى تساعد نفسها بنفسها بدل الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة وتكون قوة اقتصادية وسياسية لمواجهة الأخطار الخارجية كظاهرة العولمة.

١-١ أهمية الدراسة:

لقد تنبهت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها لبناء اقتصاداتها. إذ صار من الصعب، فى عالمنا المعاصر، على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادى وتطور اجتماعى متسارع فى عصر التكنولوجيا المتقدمة والإلكترون المعقد وما يتطلبه امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية ومواد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات. فالإمكانات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدماً للدول دون تكتل إقليمى مبنى على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التى ترغب فى الاستفادة من هذا التكتل الإقليمى.

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادى العربى فإنه يمر الآن فى أشد أزماته، رغم وضوح مزاياه ومنافعه المتبادلة لجميع أطرافه. فعن طريق التكامل يتم تعميق قاعدة التخصص والاستفادة الكبيرة من مزايا الكلفة النسبية، والإسهام الفعال فى ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الموقع العربى فى تقسيم العمل الدولى، وزيادة قوة المساومة العربية. كما أن قيام التكامل يتيح للوطن العربى إمكانية القيام

بمشروعات كبيرة ليس من السهل على أى بلد أن يقوم بها منفرداً، فضلاً عن أن هذا التكامل يمكن أن يعيد الهيكلية الإنتاجية والتخصص الأمثل فى الوطن العربى.

إن العمل العربى المشترك هو الأداة للوصول إلى التكامل الاقتصادى وبناء النظام العربى القوى. هذا ويوجد فى الأدبيات الاقتصادية تدرج فى العمل المشترك المؤدى إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية.

فالعمل العربى المشترك بحاجة إلى الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة من القيادات العربية، لأن غياب الإرادة السياسية الضرورية للتعاون والتكامل يعتبر فى حد ذاته سبباً رئيسياً لإعاقة مسيرة العمل العربى المشترك وعدم استطاعة الدول العربية مواجهة تحديات ظاهرة العولمة انفرادياً.

١-٢ أهداف الدراسة:

هناك مجموعة أهداف للدراسة وهى كما يلى: .

أولاً: الوقوف على الصورة الحقيقية لمفهوم ونشأة ظاهرة العولمة وأهم آثارها وآلياتها وأدواتها.

ثانياً: التعرف على مفاهيم التكامل الاقتصادى ودرجات التكامل الاقتصادى.

ثالثاً: التعرف على واقع التكامل العربى من حيث مسيرته وفوائده ومقوماته وأهم العقبات التى واجهت مسيرة العمل العربى المشترك.

رابعاً: مستقبل العمل العربى المشترك وكيفية مواجهة ظاهرة العولمة.

١-٣ منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث فى الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والنقدى لواقع ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادى العربى والآفاق المستقبلية للعمل العربى المشترك فى مواجهة تحديات العولمة فى القرن الحادى والعشرين وذلك بالاعتماد على مصادر محلية عربية وأجنبية وفى حدود المعلومات المتاحة.

١-٤ خطة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية:

الأول: يتناول نشأة ومفهوم ظاهرة العولمة وموقف المجتمعات المختلفة منها وأهم الوسائل والأدوات لفرض هذه الظاهرة.

الثانى: مفهوم ودرجات التكامل الاقتصادى.

الثالث: يتناول مسيرة التكامل الاقتصادى العربى من حيث واقعه وفوائده ومقوماته وأهم المعوقات وكيفية مواجهة ظاهرة العولمة.

٢- العولمة:

٢-١ نشأة ومفهوم ظاهرة العولمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتى والكتلة الشرقية، أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية التى نصبت نفسها حارساً وموجهاً وزعيماً على العالم أجمع. إن الاتجاه نحو العولمة قديم جداً حيث إن ماركس وإنغلز كانا يتكلمان عن هذه الظاهرة نفسها، ظاهرة العولمة، منذ ١٥٠ عاماً، عندما كتبا فى البيان الشيوعى أن السلع التى تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ فى الانتشار شرقاً وغرباً، ولن يفلح فى صدها أى سور، ولو كان بمثابة سور الصين العظيم[١].

إن كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة فى السنوات العشر الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع. ولكن من الضرورى التأكيد هنا على أن العامل الأساسى المسؤول عن نشأة ظاهرة (العولمة) المالية وقدمها واستمرارها وتسارعها، هو التقدم والتطور التكنولوجى الحالى من قبل الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالتعريف الدقيق لظاهرة العولمة بشكل عام هو "اندماج أسواق العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق،

وتالياً إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير فى سيادة الدولة"[٢]. إن العنصر الأساسى فى هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسية.

ولا شك أن العولمة تتضمن اتجاهاً نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادى من جانب الشركات الرأسمالية العملاقة للمستضعفين فى الأرض، وأخص هنا البلدان النامية ومنها الدول العربية.إن ظاهرة العولمة تحاول ان ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة لتبنى أفكار الرأسمالية والتخلى عن أية أفكار أخرى ومنها الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية. وإن العولمة لا تريد سوى اقتلاع ما حققته الشريحة الكبيرة من أفراد المجتمع من مكتسبات فى تحسين مستوى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وليس اقتلاع زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة لهم، وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى مجالات محدودة كالأمن الداخلى والخارجى وأمور أخرى بسيطة وثانوية. إن تفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين هى الأمور التى ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم[٣].

إن المقولة الأساسية للنظرية الاقتصادية الحديثة التى ينصح بها عدد كبير من الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين ويقدمونها للمسئولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية "ما يقرره السوق صالح، أما تدخل الدولة فطالح". ومن أمثلة المدرسة الاقتصادية الحديثة الاقتصادى الأمريكى وحامل جائزة نوبل ميلتون فريدمان Milton Friedmsn الذى يقول اتخذت فى الثمانينات الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية الحديثة مناراً تهتدى به فى سياساتها. وهكذا فإن عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية أسلحة استراتيجية فى ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق وفى ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والمتمثلة فى البنك الدولى (World Bank) وصندوق النقد

الدولى (I. M. F) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). فالعولمة سميت بالعصر الجديد ولابد لجميع دول العالم أن تتبنى هذا المفهوم.

٢-٢ ما هو موقف المجتمعات المختلفة من ظاهرة العولمة؟

للإجابة عن هذا السؤال هناك معركة كبرى أيديولجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول ظاهرة العولمة، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهناك اتجاهات تقبل بالعولمة دون تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم، وهى تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة.

وبالنسبة لنا، نحن العرب، وحسب رأى عدد كبير من المفكرين والاقتصاديين العرب الذين أوضحوا من خلال مقالاتهم ظاهرة العولمة، علينا أن نعرف المشاكل والمخططات والمشاريع والأدوار والتحديات القادمة. كل هذا، فى اعتقادى رهين بما يجب أن توفره القيادات السياسية وصناع القرارات فى الدول العربية من المناخات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتجسير الفجوة بينهم وبين النخب الفكرية ورجالات المعرفة ليتمكنوا من التوصل أخيراً إلى ما يمكن فعله إزاء ظاهرة العولمة.

إن تحديات القرن الحادى والعشرين معقدة وصعبة ومن بينها العولمة. فلابد من العمل العربى المشترك الصادق والمخلص والجاد. وسأتناول ذلك الموضوع فى الجزء الثالث. كما وينبغى لنا الإشارة هنا إلى أن الدولة التى تعمل حالياً لفرض ظاهرة العولمة أو الترويج لها بمستوياتها كافة هى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تريد "الهيمنة الأمريكية" أو "أمركة العالم". وهى تستخدم فى سبيل ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة. ونود هنا أن نوضح أن هناك أبرز ثلاثة مفاهيم لظاهرة العولمة وهى كما يلى:

أ - العولمة السياسية حيث ترتكز على مفهوم الأحادية أى "أرض بلا حدود، وزيادة فى التبعية السياسية وتدمير الإرادة السياسية والاستقلالية للقرار السياسى".

ب- العولمة الاقتصادية، وتعتمد العولمة الاقتصادية مفهوم السوق أى "سوق بلا حدود" بإلغاء كافة القيود على تحركات رؤوس الأموال والبضائع بأنواعها المختلفة والتكنولوجيا.

ج - والعولمة الثقافية وتستند العولمة الثقافية إلى مفهوم الشمولية "أى ثقافة بلا حدود".

٢-٣ العرب والعولمة:

لو سألنا ما هو الأثر السلبى لظاهرة العولمة على وطننا العربى؟ إن الأمر واضح جداً بعد محاولات الهيمنة الأمريكية حيث أصبح الوطن العربى بثرواته وعمقه الاستراتيجى والاجتماعى مباحاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومرتعاً خصباً لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، لتحقيق أغراضها فى إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحاً ماضياً ضد معارضيها فى أوروبا وآسيا، والسيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط(٤).

وقد ساهمت عملية اجتياح العراق للكويت، فى تفاقم التوتر. وقد أحدثت شرخاً كبيراً فى جسم الوطن العربى وتكريس انهيار النظام العربى وانكشافه أمام العالم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من ضعف وتخاذل وتناحر وخسائر بشرية ومالية قدرت بحدود ٦٥٠ مليار دولار، وإعطاء فرصة كبيرة للهيمنة الأمريكية.

إن هناك العديد من نقاد الهيمنة الأمريكية، أى النظام العالمى الجديد أحادى القطب، أمثال الأستاذ الأمريكى هيربرت شيللر فى كتابه: "وسائل الإعلام والإمبراطورية الأمريكية"(٥). كما أن هناك انتقاداً حاداً للدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية وخاصة الأمريكية العملاقة فى إضعاف الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث إن هناك ما يقارب ٣٥٨ ملياردير أغالبيتهم من الأمريكيين يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان العالم، أى أنها تضاهى مجموع ما يملكه نصف سكان العالم(٦). إن الشركات متعددة الجنسية تعتبر العنصر الأساسى فى مفهوم العولمة. وهذه الشركات ضخمة جداً حيث تتجاوز قيمة المبيعات السنوية

لإحداها الناتج المحلى الإجمالى لعدد كبير من الدول النامية ومنها الدول العربية. وان استثماراتها المباشرة فى الكثير من دول العالم الآن قادرة على الحد من سيادة هذه الدول. فإذا رغبت دول ما فى اتباع سياسات معينة تؤثر سلباً على أرباح أحد فروع هذه الشركات تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر، وهذا بحد ذاته يشكل ردعاً للدولة المضيفة لكى تعيد حساباتها بالتعامل مع الشركة.

وباستمرار كنا نحذر من مخاطر الاستثمار غير المحلى وخاصة غير العربى لما له من أهداف حاقدة تجاه الدول العربية. وكما لا ننسى أن الشركات متعددة الجنسية هى ظاهرة الاستعمار الحديث، فهى تعتبر العالم سوقاً مفتوحاً لها. والدول النامية ضحية الشركات المسيطرة حالياً على اقتصاداتها بالإضافة إلى نشر الفساد والرشاوى والتبعية لها. وبسبب ذلك تقوم بتعميق الهوة بين ما يسمى بالعالم الرأسمالى الحر المتقدم تكنولوجياً وعلمياً وإعلامياً وبين العالم النامى المحطم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً[٧].

٢-٤ ما هى أهم اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط؟

إن الجواب على هذا السؤال واضح من خلال الأمور التالية:

- الضمان الأساسى للنفط واحتياطاته فى المنطقة لمدة طويلة.
- الحصول على مكاسب اقتصادية على حساب غربى أوروبا واليابان.
- إدارة النظام الإقليمى القادم للشرق الأوسط.
- السيطرة على عمليات الحكم فى المنطقة أولاً والعالم المتطور ثانياً وتدريجياً.
- التدخل فى الشؤون الداخلية واختراق السيادة الإقليمية.
- ترتيب قضايا التسوية بين العرب وإسرائيل.
- إدخال دول المنطقة فى حزام العولمة.
- ضمان أمن إسرائيل وتزويدها بكل ما يجعلها أقوى من جميع البلدان العربية.

٢-٥ ما هى أهم الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الاهتمامات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؟

يمكن تلخيص هذه الوسائل والأدوات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالآتى:

- التدخل فى الشؤون الداخلية لدول المنطقة.
- الحصارات على بعض الدول العربية كالعراق وليبيا والسودان.
- خلق النزاعات الإقليمية والطائفية.

هذه هى أهم الوسائل التى تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة تجاه الدول العربية. أما بالنسبة لأدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها وقوانينها فكثيرة التنوع، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمعظمها مثل:

- الشركات متعددة الجنسية.
- الحلف الأطلسى الجديد.
- صندوق النقد الدولى.
- البنك الدولى.
- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- مجلس الأمن.
- أنظمة وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة.

هذه حقائق يجب أن يعرفها العرب وغير العرب من الدول النامية الإفريقية والآسيوية والتصدى للهيمنة الأمريكية فى محاولاتها تفتيت الدول والشعوب.

وهناك مجموعة قيم وأفكار تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتخصص لهذا الترويج اعتمادات مالية ضخمة مثل:

- حقوق الإنسان وهى تعمل ضد حقوق الإنسان فى البلدان النامية ومن بينها الدول العربية من خلال خلق المشاكل والاضطرابات والحصارات على الشعوب.
- الديمقراطية الفردية أى حرية الفرد فى التعبير.

- خصخصة الاقتصاد وهذا توجه لظاهرة النظام الليبرالى الرأسمالى الحديث وتقليص دور الدولة (الحكومات) فى الحياة الاقتصادية.

٢-٦ إسرائيل والعولمة:

هناك حقيقة يجب أن يعلمها كل مواطن عربى ومفادها أن إسرائيل لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى من أدوات العولمة الاقتصادية الأمريكية مقارنة بغالبية الدول العربية التى تعتمد في تمويل مشاريعها على مؤسسات تمويلية دولية. فإسرائيل تشجع القطاع الخاص وتدعمه لكنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التى تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. إن إسرائيل تطرح تصورها الخاص بالعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها من الدول العربية، وهو تصور "الشرق أوسطية". فمشروع الشرق أوسطية الذى تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة. ويمثل دفاعها عن النظام الشرق أوسطى من خلال مزايا كثيرة ستجنيها دول المنطقة حسب تصريحات المسئولين الإسرائيليين وتتمثل بالآتى:

- اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو.
- مزايا الخصخصة وتقسيم العمل.
- انتهاء عصر الأيديولوجيا.
- مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه.
- خطأ التمسك بالولاء التقليدى لأمة أو وطن.
- مزايا السلام وأضرار الحرب.

تستخدم إسرائيل هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية فى الوقت الذى تفعل عكس ذلك حيث تتمسك بأيديولوجيتها وترفض الانفتاح على الآخر، تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، كما أنها تتمسك بالولاء التقليدى للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطينى من خلال الممارسات التعسفية، والاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان.

٢-٧ دور الدولة والعولمة:

لقد أصبح من مستلزمات العولمة وتبادل رؤوس الأموال ومبادئ السوق المفتوح السعى من أجل تغيير مفهوم دور الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص لكى يلعب دوراً أساسياً بعيداً عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب رأى أصحاب ترويج ومؤيدى فكرة العولمة. ومن هنا نلاحظ التركيز البارز حول تشجيع دور القطاع الخاص في المؤتمرات واللقاءات الدولية بما فى ذلك مؤتمر عمان الاقتصادى ومؤتمر برشلونة، بالإضافة إلى سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكذلك السياسات التجارية والمالية للدول المتقدمة فى تعاملاتها مع الدول النامية.

هذا وقد أخذت الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية تشترط ربط تشجيع القطاع الخاص بمنح المعونات والمساعدات سواء كان ذلك على شكل منح أو قروض، بل إنها تشترط فى بعض الأحيان رفع دعم الدولة عن عدد من السلع والخدمات الأساسية مما سبب الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية بما فى ذلك عدد من الدول العربية التى سارت على هذا النهج[٨].

٢-٨ هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على العالم إلى مالانهاية؟

الجواب، إن هذا الوضع للهيمنة الأمريكية أى أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة لن يدوم طويلاً حيث إن العولمة بصيغتها الأمريكية سوف تتآكل مع مرور الوقت وذلك بسبب العوامل التالية:

- المشاكل الاقتصادية الداخلية التى تعانى منها الولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة البطالة والتضخم.
- عجز مستمر فى الميزان التجارى والذى قدر بأكثر من ١٥٠ مليار دولار علم ١٩٩٨.
- أزمة فى النظام الصحى.
- انتشار المخدرات على نطاق واسع.
- ارتفاع كبير فى معدلات الجريمة.

- عدم تحقيق السلام فى مناطق كثيرة من العالم.
- ازدياد بؤر المواجهات المسلحة فى العالم.
- اندلاع نزاعات قومية واثنية حادة فى أنحاء كثيرة من العالم.
- ظهور دول منافسة قوية أمام الولايات المتحدة الأمريكية كأوروبا والصين واليابان والهند.
- اعتبار بعض المفكرين الأمريكيين أن الخطر الأصفر هو أخطر من الخطر الأحمر "يقصد هنا الصين واليابان أخطر من الاتحاد السوفيتى".

إن الدول النامية تعانى وستعانى من مشاكل كثيرة كانتشار ظاهرتى الفقر والبطالة وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك لعدم مقدرة الدول النامية فى اللحاق بركب التطور المتسارع أمام غول العولمة فى الوقت الحاضر. فللموارد كبيرة لديهم لكنها غير مستغلة استغلالاً أمثل ولا تريد الدول الصناعية (المتقدمة) للبلدان النامية أن تتطور فى أى مجال بل أن تبقى فى تبعية اقتصادية وسياسية وعسكرية كأسواق مفتوحة لهم. فحتى الولايات المتحدة الأمريكية ستعانى بعضاً من هذه المشاكل على المدى الطويل كما عانت وتعانى الآن البلدان النامية ومنها البلدان العربية وستفقد قوتها وهيمنتها بسبب المشاكل المذكورة سابقاً.

٣- التكامل الاقتصادى:

٣-١ المفهوم والمستويات

تم فى الجزء الأول التعرف على مفهوم ظاهرة العولمة ونشأتها وآثارها ووسائلها وأدواتها الموجهة ضد الدول النامية ومنها الدول العربية. وسيتم هنا الوقوف على مفهوم التكامل الاقتصادى وأشكاله المختلفة ومدى ملاءمتها للدول العربية من أجل مواجهة أخطار العولمة من خلال التكتل الاقتصادى الإقليمى.

أصل كلمة تكامل:

إن أصل كلمة تكامل (Integration) لاتينى وابتدئ استعمالها عام ١٦٢٠ فى قاموس أكسفورد الإنجليزى بمعنى تجميع الأشياء كى تؤلف كلا واحداً[٩].

تعريف التكامل الاقتصادى:

إن معنى التكامل يختلف عند الاقتصادى وعند رجل الأعمال والتاجر والمزارع وحتى عند المواطن العادى.

ولقد اختلف أيضاً فى تعريف التكامل الاقتصادى (Economic Integration) بين اقتصادى وآخر، فقد أصبح أحد المفاهيم الذى عرف التكامل الاقتصادى وميز بين التكامل الاقتصادى كعملية وبين التكامل كواقع. فهو كعملية يشمل الإجراءات كافة، والتى تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التى لا يبقى فيها أى تمييز بين اقتصادات البلاد المختلفة[١٠] ويعرض بيلا بلاسا نموذجه للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهى كما يلى[١١]:

أ - منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

يتم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين الدول المشاركة إلا أن كلاً منها تحتفظ بتعريفتها تجاه الدول غير الأعضاء.

ب - الاتحاد الجمركى (Customs Union):

وتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجى وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا أعلى درجة من الشكل الذى يسبقه.

ج - السوق المشتركة (Common Market):

يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجى بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.

د - الاتحاد الاقتصادى (Economic Union):

وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث إنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها فى تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر

الإنتاج وتزيد عليها فى أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف فى اتفاقية الوحدة.

هـ- التكامل الاقتصادى أو الاندماج الاقتصادى:

(Total Economic Integration)

فهذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا (Super- National Authority) يكون لقراراتها فى الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء. ولكن يجب ألا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

وأما ميردال (Myrdal) فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التى بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولى بل أيضاً على مستوى قومى[١٢].

والتكامل من وجهة نظر (Tinbergen- Jan) هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعى لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادى بين الدول[١٣]. إن التكامل الاقتصادى يعنى تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية، اثنتين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة[١٤]. كما أن التكامل الاقتصادى يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة، وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية[١٥].

فإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادى على أنه عملية تنسيق مستمرة فهو يتضمن بالضرورة، إجراءات لإزالة العوائق الاقتصادية، بين مجموعة من الدول وإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادى على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن ذلك يعنى بأن العوائق بين اقتصادات تلك الدول قد رفعت.

لابد هنا عند دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أن نفرق بين التكامل الاقتصادى (Ecnomic Integration) والتعاون الاقتصادى (Economic Co-Operation) فالتعاون الاقتصادى يعنى تسهيل بعض العقبات فى مجال العلاقات الدولية الاقتصادية، أى أنه يتضمن العمليات التى تتم بين دولتين فأكثر فى مجال اقتصادى معين لتحقيق هدف معين مشترك لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل على أن تحتفظ هذه الوحدات الاقتصادية المعنية بخصائصها المتميزة(١٦). فى حين يعنى التكامل إزالة هذه العقبات والعوائق. أما الوحدة الاقتصادية وهى ذروة التكامل الاقتصادى فتعنى إزالة كل العقبات والعوائق ليصبح الاقتصاد ومجال نشاطاته كلاً لا يتجزأ.

إن الاتفاقات التجارية بين الدول تدخل ضمن نطاق التعاون الاقتصادى، أما إزالة بعض العوائق والعقبات كإنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة مثلاً فهى تدخل ضمن نطاق عملية التكامل الاقتصادى. هذا وتعتبر علاقات التعاون الإقتصادى من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية التى ظهرت أيضاً بظهور الدولة المنظمة وعلى أساس احترام سيادة الدول(١٧).

والدول النامية ومنها الدول العربية بحاجة أولاً إلى خلق التجارة (Trade Creation) وليس تحرير التجارة (Trade Liberalization) والسبب يعود إلى أن الدول النامية والدول العربية عليها أن تتوجه إلى استغلال مواردها وتنويع الهيكل الإنتاجى مثل الدولة المتقدمة لتستطيع أن تتبادل السلع فيما بينها. فالتعاون فى شتى المجالات من خلال المشروعات المشتركة يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجى وتسهيل حرية انسياب السلع والتدرج فى اتباع أشكال التكامل الاقتصادى من منطقة تجارة حرة إلى الشكل الأخير وهو الاندماج والتكتل الاقتصادى أسوة بالاتحاد الأوروبى، والتى تتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة ويحاول أن يصل إلى الشكل الرابع من أشكال التكامل الاقتصادى وهو الاتحاد الاقتصادى.

٣ـ٢ التكامل الاقتصادى العربى: لمحة تاريخية:

نظرا للأحداث التاريخية فى القرن وخاصة فى النصف الثانى منه فقد اصبح التعاون والتكتل الاقتصادى الإقليمى والدولى سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطلع للوحدة الاقتصادية والسياسية. وقد أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية فى هذا العصر، فازداد عدد الدول التى أخذت بسياسة التكامل الاقتصادى فى العالمين الرأسمالى والاشتراكى وكذلك بين الدول النامية وبخاصة دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية وأقطار العالم العربى. وهذا ما حدا بعض الاقتصاديين إلى تسمية هذا العصر بعصر التكامل[١٨]. كما أن عالم القرن الحادى والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة وأرى أن يندرج التكتل الاقصادى العربى على لائحة التكتلات العملاقة.

لقد كان تاريخ البدء فى مسيرة التكامل الاقتصادى العربى الجماعى الرسمى، هو تاريخ إنشاء الجامعة العربية نفسها فى ٢٣/ آذار مارس ١٩٤٥ الذى تمثل فى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية، لإرساء قواعد التعاون الاقتصادى.

وفى عام ١٩٥٠، وأثر الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادى والأمن القومى، حين أبرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وأنشأ بموجبها المجلسين التوأمين، المجلس الاقتصادى ومجلس الدفاع المشترك. ومنذ عام ١٩٥٣ عقد المجلس الاقتصادى أكثر من ثمان وعشرين دورة، وكانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول فبدأ من مرحلة التعاون والتنسيق صعوداً إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية. فى حين صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى على اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧ والتى لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى ١٩٦٤/٤/٣٠.

وفى عام ١٩٦٤، أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السوق العربية المشتركة، وكان فقط بين أربع دول عربية وهى الأردن ومصر والعراق وسوريا.

وانضمت ليبيا والسودان بعد عام ١٩٧٧. وكان من أهم أهداف السوق العربية المشتركة ما يلى:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية.

وفى عام ١٩٨١، أنشئ أيضا مجلس التعاون الخليجى بين الدول العربية الخليجية وهى السعودية وعُمان والكويت وقطر والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة ورغم وجود هذه الاتفاقية الموقعة بين هذه الدول منذ عام ١٩٨١ إلا أن هناك مشاكل موجودة بين هذه الدول.

وفى عام ١٩٨٩، تم إنشاء تجمعين اقتصاديين إقليميين بين الدول العربية:

- اتحاد المغرب العربى ويشمل كلاً من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.
- ومجلس التعاون العربى ويشمل كلاً من الأردن ومصر والعراق واليمن.

لكن فى الوقت الحاضر لا يوجد سوى اتحاد المغرب العربى وهو شبه مشلول. أما مجلس التعاون العربى فقد انتهى وخاصة بعد حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١.

إن عقد الخمسينيات نقطة تحول فى تصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادى فالمجالس الشمولية مثل مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى كانت محدودة الفاعلية بحكم نشأتها وتكوينها، فلم تحقق تقدماً يذكر عن طريق التكامل واكتفت بعقد اتفاقات لتحرير المبادلات تكرر تعثر تنفيذها وتعديلها. وتعرض كثير من قرارات المجلس الاقتصادى للشلل بسبب تحفظ عدد من الدول عليها.

وتتوافر للوطن العربى كافة المقومات التى تجعل منه اقتصـــاداً متكـاملاً، فالوطن العربى يتمتع بموارد ضخمة ومتنوعة وهامة سواء مـــن ناحيـة حجمـها وكمياتها أو من ناحية درجة أهميتها للبلاد العربية نفسها بل للعالم أجمع.

فالأقطار العربية والتى تمتد أراضيها من المحيط غرباً إلى الخليـــج شـرقاً وتمتد من البحر المتوسط وجبال هضبة الأناضول فى الشمال إلى المحيط الـــهندى وخط الاستواء وجنوبه فى شرق إفريقيا ثم تمتد فى منطقة الصحارى الإفريقية إلـى الجنوب، وتشرف من خلال موقعها الجغرافى على بحار ومحيطات وممرات مائيـة هامة فى حركة النقل والمواصلات العالمية، وتربط بين قـــارات آســيا وإفريقيـا وأوروبا كما تزخر أراضيها بثروات طبيعية هائلة من النفط والذى يمثـل الحجـر الأساسى في الاستخدام العالمى من الطاقة فى عصرنا الحالى ومعادن أخرى عديدة كالحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس والرصاص وغيرها من الخامات المعدنيـة الغنية باحتياطات كبيرة، كما يتوفر لها الأراضى الواسعة القابلة للزراعة والـثروة الحيوانية الكبيرة هذا بالإضافة إلى الطاقات البشرية والتى تشمل طاقـات إنتاجيـة واستهلاكية كبيرة.

إن الوطن العربى بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية توفر له أكـبر الإمكانات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً هامـاً فـى الاقتصـاد العـالمى وخاصة وأنه يمتلك ثلثى احتياطى العالم من النفط.

وفي الوقت الذى تتوفر للأقطار العربيـة تلـك الطاقـات والمـوارد فـإن اقتصادات هذه الأقطار اقتصادات نامية تحـاول التخلـص مـن براثـن التخلـف الاقتصادى والاجتماعى عن طريق وضع الخطط والبرامج الإنمائية وإن كانت هذه الخطط والبرامج تعد وتنفذ بصفة عامة فى دائرة النطاق القطرى دون الأخـذ فـى الاعتبار المنطق الأوسع وهو الاقتصاد العربى المتكامل. كما وأنـــها لـم تحقـق أهدافها.

وإذا كان الكثير من الدول المتجاورة تجد لديها المبررات المادية فقط لنشـأة التكامل الاقتصادى فيما بينهما فإن الأقطار العربية بالإضافة إلى هذا العامل لديـها

من المقومات المشتركة فى التاريخ واللغة والعادات والتقاليد ووحدة الكفاح والهدف مما يجعل التكامل الاقتصادى حلقة ضرورية من حلقات الوصول إلى هدف الأمة العربية الأسمى فى الوحدة الاقتصادية والسياسية.

٣-٣ فوائد التكامل الاقتصادى العربى:

هناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادى لأى مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القريب وإنما يلزمها حقبة من الزمن.

إن فوائد التكامل الاقتصادى عديدة وبالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التى أخذت بالتكامل الاقتصادى، وهى فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادى وسواهم ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلى[١٩]:

أ – يخلق التكامل الاقتصادى سوقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات فى داخل دول المجموعة. وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء فى تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتى لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع فى أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدى إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتى تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعى وتتوسع المصانع فى حجمها وينتوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

ب – يعمل التكامل الاقتصادى على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن فى الدخل وفى مستوى المعيشة، كما يحقق فرصاً أكبر للمنتجين ورجال الأعمال فى الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات فى سهولة ويسر.

ج - يتيح التكامل الاقتصادى فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانات الاقتصادية ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج فى الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.

وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة. فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتعش الاقتصاد فى جميع الدول.

د - كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادى أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتى قد يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التى تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييداً وتشغيلاً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

هـ - يتيح التكامل الاقتصادى للدول الأعضاء موقفاً أكثر فى السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادى سيعمل على أن يحقق لها شروطاً أحسن لتجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة فى اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسى بين دول العالم.

و - يؤدى التكامل الاقتصادى إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التى تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه فى داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها.

ز - يساعد التكامل الاقتصادى على توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة فى دول المجموعة يمكن الاتفاق على

توزيعها على المناطق للتوطن فى داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة فى كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التى تتحقق عنها.

٣-٤ مقومات التكامل الاقتصادى فى الوطن العربى:

تدل دراسات اقتصادات الوطن العربى على وجود مقومات خاصة بهذه البلاد فى إمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادى ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلى(٢٠):

أ – توفر الموارد الطبيعية، من أرض زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية وثروة بترولية، وثروة مالية وثروة معدنية، ويلاحظ ان الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل.

ب – توافر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول خاصة قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ إلا أن هذه الأموال لا ولم تسهم بشكل جدى فى تنمية المنطقة العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار فى الدول الغربية والتى تقدر الآن بأكثر من ٩٥٠ مليار دولار.

ج – توافر الموارد البشرية فى الوطن العربى حيث بلغ عدد سكان الوطن العربى حوالى (١٦٠ مليون نسمة) فى عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٩٨ قدر عدد سكان الوطن العربى بأكثر من ٢٥٠ مليون نسمة.

د – اتساع السوق فى الوطن العربى الذى يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلنطى والذى يضم أكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك.

هـ – موقعه الاستراتيجى، حيث يحتل موقعاً ممتازاً له أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية حيث يحتل مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات هى آسيا وإفريقيا وأوروبا ويطل أيضاً على بحار عديدة هى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى والمحيط الأطلسى وبحر العرب، ولا شك فى أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

و – تتوفر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادى إضافة إلى وحدة اللغة ووحدة الجنس، والأصل والمنبت ووحدة التاريخ ووحدة القيم الروحية ووحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية..

٣-٥ أهمية وضرورة التكامل الاقتصادى العربى:

بعد استعراض أهم العوامل التى تساعد على إمكانية قيام تكامل اقتصادى عربى، إلى جانب هذه العوامل، هناك عدد من المزايا التى سوف تعود بالنفع على جميع البلاد العربية وهذه المزايا يمكن إيجازها فيما يلى[٢١]:

أولاً : *اتساع حجم السوق*: يتوقف حجم السوق فى أى دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط الفرد وعدد السكان. ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق (التوسع الرأسى) أى زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة. وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق (التوسع الأفقى) وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التى يتم فيها تبادل السلع والخدمات أى عن طريق التكامل الاقتصادى.

ولما كانت البلاد العربية منفردة تعانى من ضيق حجم السوق نظراً لضعف القوة الشرائية الحقيقية فى بعضها (البلاد غير البترولية) وقلة عدد السكان فى بعضها الآخر (البلاد البترولية) فمعنى ذلك أن جميع البلاد العربية سوف تستفيد من هذه الميزة المترتبة على التكامل الاقتصادى.

ثانياً: *زيادة قوة المساومة*: يؤدى التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة فى نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التى تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن ثم يقوى موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية[٢٢]. هذا وقد تبين أن أسلوب الإقناع وحده لم يكف لجعل الدول المتقدمة تأخذ فى الاعتبار مصالح الدول النامية ومن بينها الدول العربية. والأمثلة على ذلك فى عدم نجاح مؤتمرات التجارة والتنمية الدولية التى

انعقدت أكثر من مرة تحت لواء الأمم المتحدة فى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فيما يتعلق بتحسين معدل التبادل فى مصلحة الدول النامية(٢٣).

ثالثاً: *اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار:* إن حصيلة الصادرات فى البلاد العربية، شأنها فى ذلك شأن بقية الدول النامية، تتعرض فى المدى القصير لتقلبات واسعة ويرجع ذلك وبصفة أساسية إلى التقلبات الدولية التى تتعرض لها اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية. لذلك فإن التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية، وما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافى لتجارتها الخارجية سيؤدى حتماً إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار.

رابعاً: *ارتفاع معدل النمو الاقتصادى:* لاشك أن التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية يؤدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى نظراً لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

خامساً: *زيادة فرص التوظيف:* يساعد التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التى تواجهها كل دولة عربية على حدة فى سبيل تحقيق التوظيف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلاد العربية فبعضها يعانى من انتشار البطالة وبصفة خاصة البطالة المقنعة، بينما يعانى بعضها الآخر من نقص الأيدى العاملة.

سادساً: *زيادة المنافسة ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية:* من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة فى انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة. ومن هنا يمكن القول إن التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية يؤدى إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار(٢٤).

فالتكامل الاقتصادى بين البلاد العربية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولاً من جانب المشروعات المماثلة فى البلاد العربية ذاتها ثم – بعد فترة معينة – تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المماثلة فى الدول المتقدمة. ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات فى البلاد العربية.

سابعاً: ولاشك أن التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية يجعل لنا قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام أى تكتلات اقتصادية عالمية وفى مواجهة العولمة.

٣-٦ أسباب ضعف الإرادة السياسية فى الوطن العربى:

المشكلة فى الوطن العربى عدم وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة. ويتضح ضعف الإرادة السياسية فى تعطيل التكامل الاقتصادى العربى فى الأمور التالية:

أ – التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية.

ب – التوقيع على الاتفاقيات فى معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ فى التنفيذ.

ج – البطء فى التصديق على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل.

د – تعرض العمل العربى المشترك وتأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول.

هـ– عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التى تهم العمل العربى المشترك وإعطاء الوقت الكافى لمناقشة وبحث مواضيع هامة فى هذا المجال.

و – عمق الشعور القطرى فى الدول العربية.

ز – غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير فى أغلب الحالات عن المشاركة فى وضع القرارات ومتابعتها (الديمقراطية).

ح –حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية العربية للخارج.

إن الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة هى السبيل الوحيد لدفع العمل العربى المشترك إلى الأمام فى مواجهة التحديات الكثيرة وإلى مستقبل أفضل للوطن العربى وخاصة وأننا على أبواب القرن الحادى والعشرين.

٣-٧ ما هو العمل لمواجهة تحديات المنظمة الرأسمالية العالمية (العولمة)؟

أوضحنا سابقاً أنه لابد من وجود إرادة سياسية صادقة ومخلصة وجادة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التى يجب أن تعود بالنفع على الشعوب العربية من خلال التكامل الاقتصادى العربى ولمواجهة تحديات المنظومة الرأسمالية العالمية. ومن أجل الخروج من أزمة العولمة هناك عدة إجراءات تساعد فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين على المستويين القطرى والقومى[٢٥].

أولاً: على المستوى القطرى:

هناك عدة إجراءات يتعين على الدول العربية اتخاذها وتتمثل بالآتى:

١-التراجع عن الاندفاع فى الخصخصة وحرية الأسواق، وعن الانفتاح الكبير على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية.

٢-إعطاء القطاع العام، حيثما تتطلب التنمية الدور الأكبر والرائد فى عملية التنمية شريطة إخضاعه للمحاسبة الديمقراطية.

٣-إعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً وتوجهه نحو إقامة مشاريع منتجة وإخضاعه للرقابة التمويلية.

٤-اتباع أسلوب ونهج التخطيط لإدارة الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المرغوبة.

٥-إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكومى فى البلدان العربية.

ثانياً: على المستوى القومى:

أما على المستوى القومى فتتمثل الإجراءات التى يتعين اتخاذها من قبل الدول العربية بالآتى:

١-دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى قد أقرها فى بداية عام ١٩٩٧ من أجل تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك فقد نص البرنامج التنفيذى على إنشاء عدد من اللجان لمتابعة التنفيذ وللتأكد من التزام الدول العربية بتطبيقه.

٢-تفعيل السوق العربية المشتركة، ودعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة عبر إقامة مشاريع تنموية تكاملية تخلق تكاملاً فى البنية الإنتاجية العربية.

٣-ضرورة دعم إقامة سوق عربية مشتركة تدريجياً بين الأقطار العربية على أن يتم تنويع الهيكل الإنتاجى السلعى.

ومن أهم المنافع الاقتصادية للسوق ما يلى:

أ - سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية ويمكننا إلى درجة أفضل من إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية.

ب - ستصبح قادرة فى حال اتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادى العربى.

ج - ستخفف من حدة التبعية للخارج بالاعتماد على الموارد العربية المتاحة واستغلالها استغلالاً أمثل من خلال العمل العربى المشترك الصادق والمخلص.

د - سوف تحقق درجة أفضل فى استقلالية القرار العربى من شأنه أن يدعم الأمن القومى العربى.

هـ- ستدعم المركز التفاوضى العربى فى الاقتصاد الدولى الراهن وفى مواجهة أى تحديات بقوة اقتصادية وسياسية.

٤-العمل على انتشار الديمقراطية الحقيقية فى كل الدول العربية وعلى توسيع وتعميق الانتماء للوطن العربى من جميع الشعب العربى.

٥-تبنى جميع الدول العربية شعار أسلوب ونهج التخطيط من أجل التنمية الحقيقية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمواطن العربى.

٦-تفعيل آلية الأمن العربى المشترك لكى نكون قوة عسكرية أمام التحديات والأطماع الخارجية مشروطة بإرادة سياسية قوية لأن الأمن القومى العربى فى خطر، ويتمثل هذا الخطر فى احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان وفى الحصار الوحشى وغير الإنسانى المفروض على الشعب العربى العراقى الصامد منذ عام ١٩٩١ وحتى الان، وحصار ليبيا والسودان، والعدوان الوحشى الأمريكى البريطانى على العراق فى ١٩٩٧/١٢/١٦ ولمدة أربعة أيام. فالانحسار فى الأمن القومى العربى يؤثر سلبياً وإلى درجة كبيرة فى التنمية العربية وفى إمكانات العرب فى مواجهة تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالى الدولى. فالهدف الأساسى من إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية يرجع إلى تأمين أمن الوطن العربى وتأمين أمن أقطاره من داخل النظام العربى بدلاً من استيراده من أمريكا لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة.

ولتحقيق إقامة هذا النظام يتطلب الأمر تحقيق الخطوات التالية لمواجهة الهيمنة الأمريكية وهى:

أ - إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربى ونسيان الخلافات وفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية فالمطلوب مكاشفة صريحة وموضوعية يتم فيها إجراء مراجعة لمختلف السياسات. ومن ثم إقامة علاقات سليمة وصحية تنطلق من الاستيعاب الكامل للمخاطر التى تهدد الأمة العربية، ومن استشراف علمى للمستقبل وتحسين صورة الوطن العربى أمام العالم مما سوف يعود بالنفع والفائدة على الشعب العربى والقيادات السياسية العربية.

ب - قيام الأقطار العربية جميعها بخرق الحصار المفروض على العراق والذى يمثل أبشع أنواع الإرهاب الدولى بزعامة أمريكا وبريطانيا وأيضاً الحصار المفروض على ليبيا والسودان. فالغرب بزعامة أمريكا يكيل

بمكيالين، فعلى العرب والمسلمين تفرض أقصى العقوبات بينما تسترضى إسرائيل بكل الوسائل الممكنة، والتى لم تنفذ حتى الآن أى قرار صادر عن مجلس الأمن ولا حتى الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ إنشاءها فى عام ١٩٤٨.

ج – الاتفاق على ميثاق شرف عربى وعلىوضع آلية لفض النزاعات العربية وعلى إقامة محكمة عدل عربية.

٧–التنمية العادلة والمستقلة: يتعين العمل على تحقيق تنمية حقيقية عربية نشطة وعادلة، وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية ولا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالى فحسب، وإنما إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن العربى والذى يعد الأثر الإيجابى للتنمية الحقيقية.

إن التنمية العربية الراهنة تمر فى مرحلة أزمة تتمثل فى إشكاليات عديدة من أهمها:

أ – التباطؤ فى معدل نمو الاقتصاد العربى خلال الفترة ١٩٩١–١٩٩٧ إذ بلغ هذا المعدل كمتوسط سنوى حوالى ٢,٨% أى أقل من النسبة السنوية لنمو السكان. ويرجع هذا التباطؤ إلى تداعيات أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وإلى تزايد مديونية غالبية الأقطار العربية النفطية وغير النفطية وخاصة بعد حرب الخليج والتى قدرت بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨.

ب – تفاقم سوء التوزيع ضمن الثروات والدخول ويرجع للأسباب التالية:

- تحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة عليه.
- انتشار المديونية الخارجية.
- انتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة فى الأقطار العربية.
- ضعف مراقبة الأجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص وانتشار الفساد والرشوة

ج – تفاقم أزمة البطالة فى بعض الأقطار العربية ويعود السبب إلى الآتى:
- تراجع دور الدولة (القطاع العام) فى أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة.
- سوء التخطيط وانعدام وجود أرقام حقيقية عن حجم البطالة فى غالبية الدول العربية وخاصة غير النفطية.

د – الإخفاق فى إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب العربى رغم وجود الموارد المتاحة غير المستغلة.

لهذا لابد من اتباع أسلوب التخطيط السليم لتحقيق أهداف عديدة لا يمكن للسوق وحده أن يحققه مثل:
- تنشيط عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية.
- تحقيق توزيع أفضل فى الثروات والدخول من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تخفيض مستوى البطالة تدريجياً لدراسة سوق العمالة المحلى والاحتياجات المستقبلية.
- تنمية المناطق المحرومة من البنية التحتية وتوفير احتياجاتها المطلوبة.
- إشباع حاجات الناس الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن بأسعار معقولة.

٤ – الخلاصة والتوصيات :

ذكرنا سابقاً أن التكامل الاقتصادىَ الإقليمى ينشأ بين مجموعة من الدول فى ظل توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع فى هذه الدول. ويعد عدم التوافق السياسى وغياب الإرادة السياسية سبباً من أسباب فشل التكامل الاقتصادى الإقليمى بين الدول.

فمنذ إنشاء جامعة الدول العربية فى ٢٣ آذار عام ١٩٤٥ تم إنشاء عدد من المنظمات الاقتصادية، كما أشرفت جامعة الدول العربية على تأسيس عدد من

صناديق التمويل والاتحادات المهنية، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية. هذا وقد كان هناك انعكاسات سلبية على هذه الجهود كان أبرزها حرب الأيام الستة/يونيو ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ واتفاقية كامب ديفيد، واتفاقية مدريد ووادى عربة وحرب الخليج عام ١٩٩١.

إن العالم يتجه بتسارع مذهل نحو التكتل والعمل المشترك وإن القرن القادم الحادى والعشرين يجب أن يوجه بإرادة سياسية صادقة نحو التكتل الإقليمى الحقيقى من قبل الدول العربية لمواجهة ظاهرة العولمة (الهيمنة الأمريكية). إن واقع التعاون الاقتصادى العربى المشترك كان مخيباً للآمال حتى الآن لأنه لم يطبق على أرض الواقع فى أمور كثيرة رغم أن هناك جهوداً بذلت لجمع الصف العربى لكنها لم تنجح، مما أدى إلى ضعف النظام العربى. وهذا الضعف تسبب فى طرح أنظمة جديدة تمثلت فى مشروع (نظام شرق أوسطى) ومشروع (الشراكة الأوربية المتوسطية) كما أن هناك مستجدات أخرى ظهرت على الساحة الدولية ضمن النظام العالمى الاقتصادى الجديد والذى تمثل فى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التى حلت محل اتفاقية الجات وبدأت منذ عام ١٩٩٥ بالسيطرة على التبادل التجارى وحماية الملكية الفكرية وتبادل الخدمات وغيرها من الأمور والمصالح الدولية. إن هذه المستجدات والتطورات السريعة على الساحة الدولية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية تجعل الوطن العربى اليوم، أكثر من أى وقت مضى بحاجة مصيرية إلى العمل المخلص والصادق والجاد نحو التكامل الاقتصادى فى شتى المجالات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية باستخدام كافة مواردها الطبيعية والمالية والبشرية فى خدمة هذا التكامل الاقتصادى العربى والدخول بقوة اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية فى القرن الحادى والعشرين.

إن العولمة تخفى فى طياتها مشروع أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الاستقطاب، والمهيمنة على العالم. فالولايات المتحدة غدت (شرطى العالم) باسم السلاح حيناً، وباسم حقوق الإنسان حيناً وباسم قوتها العظمى فى كل حين.

فالتحرير والليبرالية والخصخصة أصبحت الوسائل الاستراتيجية فى السياسة الاقتصادية الأمريكية والأوربية وأن النظام الذى يأخذ بقانون العرض والطلب هو أفضل الأنظمة لدول العالم كله.

كما ونود أن نؤكد هنا أن أهم الآثار السلبية لظاهرة العولمة ستعانى منها دول العالم النامى ومنها الدول العربية فى المستقبل إذا لم تواجه هذه الظاهرة بقوة اقتصادية وسياسية صادقة، تتمثل فى مواجهة الآتى:

١-ازدياد معدلات البطالة.

٢-انخفاض الأجور.

٣-تدهور مستوى المعيشة.

٤-ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

٥-اتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء.

٦-تقليص دور الدولة فى مجال الخدمات كالصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية الأخرى.

وهناك تطورات حدثت فى أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ تتمثل فى وجود منظومة رأسمالية عالمية تحت مظلة الهيمنة الأمريكية، ولهذه المنظومة ثلاثة مكونات هى:

أ – الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7) .

ب – الشركات متعددة الجنسية.

ج – المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولى، البنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية).

من خلال هذه المكونات الثلاثة سيكون المزيد من العولمة والمزيد من التفاوت داخل كل دولة وعلى مستوى العالم.

هذا ويتعرض الوطن العربى، حكومات وشعوباً، إلى ضغوط مكثفة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية لدمج اقتصادات الدول العربية فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ونحن ــ العرب ــ يجب علينا نسيان الماضى وأن نستفيد من الأخطاء ونعمل على تخطيها ولا نكررها كما ويجب علينا أن نعرف ماذا نريد فى المستقبل لمصلحة الوطن العربى والنظر بنظرة تفاؤلية نحو المستقبل ومواجهة كل هذه المخاطر بإرادة سياسية صادقة. إذ لا تستطيع أى دولة عربية وحدها مواجهة هذه المخاطر والتعامل معها. العمل المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر، وعلى العرب أن يتعاملوا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمى وأمام التكتلات الأخرى. إما أن نعمل معاً، وإما أن نزول الواحد تلو الآخر تحت وطأة العولمة، لأن التكامل العربى هو الطريق السليم لمواجهة تحدى العولمة وكسب رهان التنمية والتحرر، وهو السبيل الأضمن للحفاظ على الحضور العربى المميز والفاعل على الساحة الدولية.

٤-١ التوصيات:

هناك بعض التوصيات الهامة من أجل مستقبل وطن عربى أفضل قوى اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً وأهم التوصيات هى:

١- نسيان الخلافات والحقد والكراهية بين الدول العربية والوقوف صفاً واحداً أمام ما يتحداهم من أخطار مستقبلية سواء كانت أخطاراً سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عسكرية.

٢- إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة استمرار احتلال إسرائيل لأراض عربية فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان ومواجهة الحصار الجائر على العراق وليبيا والسودان. فالهدف الأساسى لهذه المنظومة المقترحة هو تأمين أمن كل الدول العربية بدلاً من إقامة قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية فى بعض الدول العربية لقاء تكلفة مالية واقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة.

٣- القيام بحملة عربية واسعة على كافة المستويات للتنبيه والتوعية بالأخطار المستقبلية التى قد تتعرض لها الدول العربية من العولمة ومن الشركات متعددة الجنسية، ويجب توضيح أسس العلاقة التى تتعامل بها الشركات متعددة الجنسية مع وطننا العربى.

٤- الاعتراف الصادق بوجود الأمة العربية كنظام عربى قوى اقتصادياً وسياسياً.

٥- الإيمان العربى الصادق والجاد بالوحدة الاقتصادية والسياسية.

٦- المشاركة الواسعة للجماهير العربية فى عملية التكامل.

٧- توسيع نطاق الديمقراطية الحقيقية لتشمل جميع الدول العربية.

٨- ترسيخ استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربى.

٩- إيجاد نظام اقتصادى عربى قوى يخدم المتطلبات العربية فى الداخل ولا يكون لعبة فى يد المنظمات الدولية لتأمين متطلباتها كالاعتماد على البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى، بل يجب الاعتماد على مؤسسات إقليمية تمويلية عربية.

١٠- الالتزام السياسى الكامل بعملية التكامل الاقتصادى وإيجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والتنمية موضع التنفيذ.

١١- توقيع ميثاق شرف عربى بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن اجتماعات اللجان التى تهم العمل العربى المشترك.

١٢- إنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات والخلافات بين الدول العربية.

الهوامش والمراجع :

١- لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣٤، ١٩٩٨/٨، بيروت، لبنان، ص ٩٠.
- مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات)، الندوة الفكرية التى نظمها المركز، يونيو ١٩٩٨، بيروت، لبنان.
- د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة، ورقة بحثية قدمت فى ندوة نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٧-٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٩٦.
- محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟ مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٩، ١٩٩٨، بيروت لبنان.

٢- أنظر :

- M. Horsman and A. Marshall. After the Nation state London: Harper Collins, 1994, Kenichi Ohamae. The Borderless World, London: Harper Collins, 1990; Robert Reich, The work of Nations, New York: Knopf, 1991.

٣- أنظر: هانس ــ بيتر مارتين وهارالد شومان، "فخ العولمة" الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس على، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر، ١٩٩٨، الكويت، ص ٩ "وقد سمى المؤلفان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم دول العالم "دكتاتورية السوق والعولمة".

٤- د. عدنان شوكت شومان، العمل الاقتصادى العربى المشترك والتحديات الإقليمية الدولية، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٣٤، ١٩٩٨/٨، بيروت، لبنان، ص ٧١.

٥- لمزيد من التفاصيل أنظر :

- Herbert I. Schiller, Mass Communications and American Empire, 2nd Boulder, Co; Westview press, 1992.

٦- لمزيد من التفاصيل أنظر :

- UNDP, Human Development Report, N. Y, July 1998.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة فى القرن الحادى والعشرين. مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٩، ١٩٩٨.

٧- لمزيد من التفاصيل أنظر:

د. صبرى عبد الله، "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبراطورية"، مجلة الكرمل، العدد ٥٣، ١٩٩٧.

٨- أنظر: فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربى، سلسلة دراسات عربية، مايو ١٩٩٥، ص ٧٥.

9- Friz Machlup, "A Theory of Thought on Economic Integration", The Macmillan Press Ltd., London, 1977, p. 1.

10- Bela Balassa, "The Theory of Economic Integration", Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illions, 1961, P. 1.

11- Bela Balassa, Op. Cit., 1961, P. 2..

12- Gurnal Myrdal, "International Economy Problems and Prospects", A Harper International Student Reprint, Harper and Row-Weather Hill, 1964, P. 11.

13- J. Tinbergen, "International Economic Intergration", Elsevier Amsterdam and Brussels 1954, P. 122.

١٤- د. عباس حلمى العلى، العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون والاندماج، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث، دمشق من ١١-١٦ ديسمبر ١٩٧١ من ص ٢٠٥-٢٠٧.

١٥- د. سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٧٦، ص ٧.

١٦- عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادى العربي، المعهد العربى للتخطيط، ١٩٧٧ــ الكويت، ص ٣.

١٧- د. محمد هشام خواجكيه، التكتلات الاقتصادية الدولية، مطبوعات جامعة حلب، حلب، (سوريا) ١٩٧٢.

18- Faut Andic and Others, "A theory of Econoic Integration for Developing Countries". George Allen and Unwin, London 1971, p. 76; G. Haberler, "Integration and Gowth in the World Economy in Historical Perspective", American Economic Review, March 1974, P. 1.

١٩- أنظر: د. محمود الحمصى، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٠، ص ص ٩٢-٩٣، للتوسع أنظر المصادر الأجنبية التالية:

- Bela A. Balassa, The Theory of Economic Integration, Irwin Series in Economics (Homewood, III. R. D. Irwin, 1961.
- Muhammad A.Diab, Inter-Arab Economic Cooperation 1951-1960, Beirut-American University, Economic Research Inst. 1963.

٢٠- أنظر د. على لطفى، رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادى عربى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص ص ١٠-١١، وللتوسع أكثر راجع:

- د. صلاح الشيخلى، عناصر التكامل الاقتصادى العربي، المؤتمر الثانى لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد ١٩٦٩، ص ص (٣١٠-٣١٢).
- خالد الغنيم وزيد الكاظمى، التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية، المؤتمر الأول للاقتصاديين العرب، بغداد، ١٩٧٥ ص ص ١٥٥-١٥٦.
- د. عبد الرازق حسن، الموارد المالية والتكامل العربي، المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ١٩٧٥ ص ص ٥-٨.
- د. عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادى العربي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠-٢٣٠.

٢١- أنظر، د. على لطفى، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤ ص ص ٢١٧-٢٢٢.

٢٢- د. عبد العال الصكبان: السوق العربية المشتركة، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث المنعقد بدمشق من ١١-١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، ص ٩٤,

٢٣- للتوسع فى هذا الموضوع بشيء من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- Robson, P; Economic Integration in Africa, George Allen and Unwin Ltd., 1967.
- Tinbergen. J; International Economic Integration, Amsterdam, Reevier Publishing Company, 1965.

٢٤- أنظر د. محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الكتاب الثانى، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٥٩.

٢٥- لمزيد من التفاصيل أنظر:

مركز دراسات الوحدة العربية، حال الأمة العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢١٩، ٥/١٩٩٧ مايو ١٩٩٧، بيروت، لبنان، ص ص ١١٠-١١١.